برنامج تشغيل الشباب أنقذ الكثيرين من البطالة.. فهل يعيدهم إليها؟

الوطن:

كان لبرنامج تشغيل الخريجين الشباب في الجهات العامة الذي انطلق عام ٢٠١١ صدى إيجابي كبير، حيث أمن فرص عمل أحوج ما يكون إليها الشباب لإثبات وجودهم في الحياة العملية وتأمين دخل يستطيعون من خلاله تكوين أسرة وتغطية احتياجاتها، وقد كان نصيب محافظة درعا من هذا البرنامج ٨٢٦ فرصة القسم الأكبر منها للتربية بعدد ٤٢٨ فرصة والإدارة المحلية ٢١٤ فرصة والباقي موزع بين مشفى درعا الوطني والهيئة العامة للبحوث الزراعية ومديريات الصحة والزراعة والمصالح العقارية والثقافة والآثار والمتاحف، وتتوزع تلك الفرص بين حملة الشهادات الجامعية وخريجي المعاهد والشهادة الثانوية وشهادات التعليم الأساسي، وحسب واقع الحال فإن هؤلاء الشباب وخاصة من حملة الشهادات الجامعية قد شغلوا مواقع وظيفية على قدر من الأهمية في المديريات التي عملوا فيها كرؤساء شعب ولجان ترفيعات وشراء ودوائر وغيرها، وأصبحت لديهم خبرات واسعة في العمل الذي بات في الكثير من الجهات لا يسير إلا بوجودهم، والمشكلة التي تبرز الآن هي القلق الكبير الذي أخذ ينتاب هؤلاء الشباب من المصير المجهول الذي ينتظرهم بعد انقضاء السنوات الخمس المحددة كعمر أقصى للبرنامج، وخاصة أن صك العمل المبرم معهم حدد في إحدى مواده أنه لا ينقلب هذا الاستخدام إلى دائم مهما مدد أو جدد، وإزاء ذلك يأمل الشباب أن يتم من الجهات الوصائية دراسة وضعهم بشكل جاد ومسؤول وتقرير مصيرهم الوظيفي بما يشعرهم بالاستقرار والطمأنينة بالغد وإبعاد شبح البطالة الذي قد ينال منهم في المستقبل القريب، مع العلم أنهم على استعداد للخضوع لأي اختبارات تمتحن كفاءاتهم وقدراتهم وخبراتهم في الأعمال التي يقومون بها، ما يفضي إلى تثبيتهم وخاصة إذا ما أخذ بالاعتبار النقص الكبير الحاصل في الدوائر لجهة الكوادر الوظيفية بسبب الاستقالة وبحكم المستقيل وإنهاء العقد والصرف من الخدمة والتقاعد والوفاة.

كيوان.. والجلاء أبرز معروضات الاستثمار والكهرباء والمطاحن مول ومطعم

فادي بك الشريف

بينت وزارة السياحة طرح ٣٢ موقع مشروع سياحي جاهزاً للاستثمار و١٥ موقعاً للعرض الترويجي وذلك ضمن ملتقى سوق الاستثمار السياحي الثامن الذي تقيمه الوزارة تحت عنوان (استثمار رائد... لغد واعد) وذلك غداً الأربعاء في فندق الداما روز بدمشق وذلك بهدف فتح الآفاق نجو مشاريع جديدة ونوعية ذات جذب سياحي.

وفي السياق تطرح وزارة السياحة ٩ مشاريع منها ثمانية مشاريع للعرض الترويجي ومشروع واحد للعرض الاستثماري وهو مجمع سياحي وتجاري ترفيهي متكامل ٣ نجوم في ضاحية قدسيا، وتشمل مشاريع العرض الترويجي ثلاثة مشاريع في منطقه كيوان عبارة عن فندق ذي تصميم تراثي خمس نجوم إضافة إلى مشروع (نزل طلعة كيوان) من مستوى ٣ نجوم ومطعم (رحاب كيوان) وهو من مستوى ثلاث نجوم وهناك جزء من موقع ارض كيوان وهو عبارة عن مطعم وكافتيريا من مستوى نجمتين.

ومن أبرز المشاريع المطروحة للاستثمار في دمشق مشروع موقع فندق الجلاء المطروح للاستثمار بطريقة (بي أو تي)، يشمل هدم البناء القائم، وتشييد مجمع فندق٤نجوم ومطاعم وتراسات صيفية، وصالات للألعاب الرياضية، والنشاطات الترفيهية الأخرى على مساحه ١٦ دونماً.

ومجمع الشام الجديدة في دمر والعائدة ملكيته إلى التجمع التعاوني السكني للنقابات المهنية بدمشق ويتضمن تشييد واستثمار فندق وشقق فندقية ٤ نجوم ومطاعم ومول تجاري، وموقع مجمع الكندي في جادة الصالحية بدمشق والذي تعود ملكيته إلى وزارة الكهرباء وهو عبارة عن مجمع تجاري ٥ نجوم، ومشروع مطحنة ميسلون في القيمرية وتعود ملكيتها إلى المديرية العامة للمطاحن ويتضمن إقامة مطعم من مستوى النجمتين.

وهناك مشاريع في ريف دمشق وهو مشروع بحيرة زرزر ويتضمن مطعمين على محيط البحيرة من مستوى نجمتين، ومشروع إقامة فندق في السويداء وهو عبارة عن فندق مع مسابح وفعاليات تجارية وترفيهية، ومشروع موقع فندق القرداحة في اللاذقية ويتضمن تجديد وتأهيل المنشأة القائمة كفندق ٤نجوم مع فعاليات تجارية وترفيهية متممة تتضمن جلسات شعبية وفعاليات ترفيهية وأكشاك تجارية.

بقيمة ٤,٣ مليارات ل.س استيراد مواد أولية لصناعة درعا

درعا – الوطن

يشغل تأمين المواد الأولية اللازمة للعمل الصناعي في محافظة درعا المقدمة في سلم الأولويات بهدف تشجيع مشاريع ومنشآت هذا القطاع الحيوي على الاستمرار في العمل وتوفير المنتجات على اختلافها للسوق المحلية، وفي هذا الإطار أوضح خالد الظاهر مدير الاقتصاد والتجارة الخارجية في درعا أنه تم منذ بداية العام الجاري ولغاية شهر تشرين الثاني الفائت منح ٢٢٨ إجازة استيراد لمواد أولية تدخل في عمل المنشآت الصناعية القائمة فعلياً على أرض المحافظة بقيمة إجمالية تبلغ ٤,٣٧٥ مليارات ل.س، ومن خلال المقارنة بالسنوات السابقة تبين المؤشرات تراجع المستوردات والصادرات في آن معاً نتيجة الظروف الراهنة، كما أن الوقائع والمعطيات توضح تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسب كبيرة لتراجع مساهمة القطاعات (الزراعي، الصناعي، الحرفي) بسبب توقف العديد من المنشآت عن العمل لتعرضها لاعتداءات المجموعات الإرهابية، ولنقص المواد الأولية والوقود وارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل عام ولانخفاض مساهمة الخدمات المقدمة لعمليات الإنتاج، وهو ما أدى إلى حدوث خلل في توازن العرض والطلب وأثر في مرونتهما وتالياً انعكاس ذلك سلباً على

الارتفاع الكبير في أسعار المواد والاتجاه نحو الادخار الإيجابي والاستثمار والمساهمة في الإنتاج، وأشار الظاهر إلى أن الخريطة الاستثمارية للمحافظة قبل الأزمة كانت تقدم العديد من المشاريع الاستثمارية الواعدة التي من شأنها المساهمة في رفع معدلات النمو والأمل بأن تلاقي النور والتنفيذ قريباً فور عودة الاستقرار الذي بدأت بشائره تلوح في الأفق، واقترح مدير الاقتصاد والتجارة الخارجية للمساهمة في رفع معدلات النمو وتطوير الناتج المحلي الاهتمام وإيلاء الأولوية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وحتى المتناهية في الصغر وتعميق ثقافة الاقتصاد المنزلي ومسألة التدوير المنزلي لما له من أثر إيجابي في تحسين مستوى الدخل الفردي وبالمحصلة على الدخل الوطني الإجمالي وتخفيف الأعباء عن موازنة الدولة والدعم الحكومي والاجتماعي، ما ينعكس على إقامة المشاريع الحيوية المنتجة ويسهم في إعادة التوازن بين العرض والطلب وتحقيق المرونة المطلوبة وتالياً خفض الأسعار ودعم القوة الشرائية لليرة السورية.

من جهته المهندس قاسم الزنبقة مدير فرع هيئة الاستثمار بدرعا أكد أن المحافظة شهدت في السنوات التي سبقت الأزمة تطوراً ملحوظاً في النشاط الاستثماري، حيث أقيم العديد من المشروعات والمنشآت الصناعية الاستثمارية النوعية في مختلف المجالات ورغم شدة الأحداث لا يزال العديد من تلك المشاريع قائماً ويزاول عمله بتقديم المنتجات للسوق المحلية، ويقوم فرع الهيئة بمتابعة عمله من أجل تذليل الصعوبات التي تواجهه وضمان استمرار إنتاجه، وتم في النافذة الواحدة لدى الفرع منذ بداية العام الجاري منح الإجازات اللازمة لاستيراد مواد أولية للمنشآت الاستثمارية، لافتاً إلى أن البيئة الاستثمارية متوافرة لانطلاق العديد من المشاريع الاستثمارية الحيوية (الفرص الاستثمارية) حال استقرار الأوضاع الأمنية التي هي في تحسن مستمر، كاستثمار البازلت وإعادة تصنيع نواتج عصر الزيتون (البيرين) وغيرها.

٥٠٪ من إنتاجنا من الحمضيات فائض عن حاجتنا

اللاذقية- نهى شيخ سليمان

تشكل الحمضيات في اللاذقية المحصول الإستراتيجي الأول الذي يترتب عليه معيشة عشرات الآلاف من الأسر الذين يعانون منذ سنوات طويلة هموماً عديدة مرافقة لهذا المحصول وعلى رأسها التسويق ما يجعل المنتجين للحمضيات في حديث دائم لشجونهم حديث لا يخلو من نبرة العتب والحزن، العتب على جهات حكومية لم تحسن إلى الآن إنقاذ المحصول والحزن على جهد لم يقابله مردود مادي حيث إن حسابات الحقل لم تتوافق مع حسابات البيدر، ليس إنتاجاً وإنما مردود مادي، في الحديث عن الحمضيات لابد من التوقف عند محطات كثيرة تشكل بمجموعها مشهد الحمضيات في اللاذقية، زراعة وإنتاجاً ونوعية وتسويقاً.

وفي مادتنا هذه سنقف عند واقع حال الحمضيات مبتدئين بالمساحة المزروعة بالحمضيات والتي وصلت إلى ٣٣ ألف هكتار تحوي ١٠,٥٥٠ ملايين شجرة، يقدر إنتاجها لهذا الموسم بـ٧٧٢ ألف طن، وتقوم على خدمتها ورعايتها ٦٠ ألف أسرة، وما زال التوسع في الزراعة مستمراً رغم فائض الإنتاج الذي لم يجد إلى الآن أسواقاً مستقبلة له، فمن المقرر أن يتم توزيع ١٢١ ألف غرسة حمضيات جديدة هذا الموسم وهي الكمية المنتجة في مشاتل مديرية الزراعة لهذا العام عدا عشرات الآلاف من الغراس التي تنتجها المشاتل الخاصة.

للحديث عن الحمضيات وشجون تسويقها كان لـ«لوطن» لقاء مع مدير زراعة اللاذقية المهندس منذر خيربك الذي تحدث قائلاً: الإنتاج هذا العام جيد وحالة الثمار جيدة جداً، وبالنسبة لنا كمديرية حاولنا جاهدين حل مشكلة التسويق وقد أرسلنا عدة مذكرات بهذا الخصوص كل مذكرة كان لها صدى وكنا نرى الإجراءات فوراً على أرض الواقع وأضاف منذ شهرين ونصف الشهر دعونا لاجتماع بحضور: وزراء الاقتصاد والزراعة والصناعة والتموين لبحث آفاق تسويق الحمضيات وكان اجتماعاً جيداً ومثمراً حضرته كل الجهات المعنية بالعمليات التسويقية، كغرف الصناعة، اتحاد غرف الزراعة، اتحاد المصدرين السوريين، ومجلس رجال الأعمال السوري- البلاروسي، والكثير من المهتمين بتسويق وتصنيع الحمضيات، نتج عنه قرارات مهمة، حيث التزم اتحاد المصدرين بتصدير ١٠٠ ألف طن، كما التزم اتحاد الغرف بتصدير ٥٠ ألف طن، ناهيك عن أرقام التسويق الداخلي بالتعاون مع مؤسسة الخزن والتسويق، وفي سياق المعالجة فقد تمت معالجة مشاكل الإخوة المصدرين وإزالتها كما تم الاتفاق مع اتحاد فلاحي العراق من خلال مبادرة كريمة من اتحاد فلاحي سورية بالتعاون مع مؤسسة الخزن والتسويق واتحاد المصدرين السوريين لعقد بروتوكول لتصدير الحمضيات السورية، ومنذ فترة تم تصدير ٥٠ براداً ونتيجة الأوضاع في العراق والحوادث توقفنا وكلنا أمل أن تعود الحالة كما كانت عليه، لأن سوق العراق واعدة بالنسبة لنا نتيجة الكثير من المعطيات الموجودة، رغم ذلك هناك الكثير من الشركات التي أتت للبحث في تسويق الحمضيات في سورية.

وأضاف خير بك: لدينا معاناة سوء النقل وارتفاع الأجور، وكثير من الأسواق خرجت من الخدمة بسبب الوضع الأمني ونحن أمام مشكلة حقيقية لأن لدينا ٥٠٪ من الإنتاج هو فائض، مهما تكن الدول فهي غير قادرة على حل الموضوع بعصا سحرية، لكني أؤكد أن هذا العام خطونا خطوات مدروسة بشكل علمي ودقيق وستكون الأمور أفضل وخاصة أنه تم وضع حجر الأساس لمعمل الحمضيات خلال الزيارة الأخيرة لرئيس الحكومة حيث منذ نحو ٣٠ سنة ونحن نطالب بإقامة هذا المعمل ورغم طاقة هذا المعمل المتواضعة إلا أنه سيسهم بحل ٢٥٪ من مشكلات الحمضيات.

٧٠ طناً من حمضيات الساحل إلى أسواق حماة

حماة - الوطن

أكد المهندس مطانيوس زيادة مدير فرع الخزن والتسويق بحماة، أن كميات الحمضيات المسوقة إلى منافذ البيع بحماة وصلت إلى أكثر من ٧٠ طناً من محافظتي اللاذقية وطرطوس منذ بدء عمليات التسويق وحتى اليوم.

وقال: إن الحمضيات التي يستجرها الفرع هي البرتقال من صنف أبو صرة وتطرح في منافذ البيع والسوق بسعر ٤٠ إلى ٥٠ ليرة للكيلو غرام، إضافة إلى صنف الصمصوما بسعر ٣٥ ليرة للكيلو الغرام الواحد، والكرمنتينا بسعر ٤٠ إلى ٤٥ ليرة للكيلو غرام الواحد وهي أسعار منخفضة مقارنة بما هو مطروح بالسوق بنسبة كبيرة، ولفت إلى الإقبال الكبير من المواطنين على شراء الحمضيات من البرتقال والليمون من منافذ وصالات بيع فرع المؤسسة، حيث يتم استجرار الحمضيات بكميات تصل أسبوعيا بين ٦ إلى ٧ أطنان أسبوعياً.

مشاريع متناهية الصغر لدعم ريف حماة الأشد فقراً

حماة- محمد أحمد خبازي

أحدثت الأمانة العامة للتنمية السورية مشروع قرض متناهي الصغر في الريف والمناطق الأشد فقراً، وهو غير ربحي والهدف منه تقديم الدعم والعون لطالبي القرض، وذلك في إطار العمل الإنساني والمجتمعي.

هناء سليمان المشرفة على المشروع في محافظة حماة أكدت أن المشروع عبارة عن قروض متناهية الصغر والتمويل من قبل الأمانة العامة للتنمية السورية، التي تشرف عليها السيدة أسماء الأسد «رئيس مجلس الإدارة» التي تدير مجلس الأمناء، ومصدر تمويل المشروع من خلال الهبات والتبرعات التي يقدمها التجار ورجال الأعمال متبرعين بالأموال التي لا تسترد بشرط أن تكون هذه الأموال من أجل دعم وتنمية الريف، وللمشروع نشاطات منفصلة في كل من الغاب وسلمية ومصياف، وفي كل مرة نستهدف «١١» قرية بمبالغ مادية يتم توزيعها وفق أسس معينة، من خلال دراسة دقيقة لطالبي القروض والمشاريع التي يهدف طالب القرض للعمل بها.

والهدف منه دعم التجمعات السكنية الريفية النائية والأشد فقراً، من خلال تأسيس صناديق مالية غير ربحية لتقديم تمويل متناهي الصغر لتأسيس مشاريع خاصة تكون مصدر دخل للأسر الفقيرة، ويلعب المجتمع المحلي دوراً كبيراً في المساعدة على الإشراف على هذه الصناديق، من خلال لجنة منتخبة من القرية تكون مسؤولة أمامنا في دراسة الطلبات المقدمة من طالبي القرض. وطبعاً القروض التي نمنحها تضم مهناً كثيرة في مختلف المناحي الاقتصادية «زراعة، صناعة، تجارة» وغيرها، وقيمة القروض تبدأ من ٥٠ – ٢٠٠ ألف ليرة، لفترة سداد أقصاها ٣ سنوات وهي من دون فوائد. وأكد عدد من المستفيدين من هذا المشروع، أنه ساهم في تحسين أحوالهم وإيجاد مصادر دخل ثابتة ومجدية لهم.

ماجد بهجت أسعد المستفيد من مشروع مفقس بيض، أكد أنه رغم التكلفة المادية البسيطة لهذا المشروع والتي لم تتجاوز ١٦ ألف ليرة، غير أنه يحقق أرباحا مادية مجزية له تصل إلى ٥٠ ألف ليرة شهرياً نتيجة قدرة المفقس على إنتاج ٩٠ بيضة كل ٣ أسابيع من فراخ الدجاج وغيرها من الطيور الداجنة كالحجل والبط والفري التي تلقى طلباً جيداً في منطقة الغاب.

انتقادات لامرأة تتقلد ثلاثة مواقع ومطالب للنظر بالتقارير الكيدية وإطلاق سراح الموقوفين بخان أرنبة

القنيطرة- الوطن

الهموم الخدمية والمطالب المحقة لأبناء القنيطرة المقيمين على أرضها كانت محور المداخلات التي طالب بها أعضاء شعبة الخطوط الأمامية لحزب البعث، والمثير للدهشة والاستغراب الهجوم الذي شنه رياض الفارس على رئيسة بلدية جبا والتي تتقلد ثلاثة مواقع ما أثر في العمل الإداري بالوحدة الإدارية، واحدة ذكرناها (رئيسة بلدية) والثانية عضو قيادة شعبة لحزب البعث والثالثة رئيسة رابطة نسائية، والمثير ما ساقه الفارس من اتهامات لرئيسة البلدية من تقاضي مبالغ مالية بسبب نقل المساعدات الاغاثية للمهجرين المقيمين ضمن حدود الوحدة الإدارية، وعدم توزيع الموكيت والألبسة على المهجرين وتعرض أغلبه للعفن والخراب والادعاء بسرقة مستودع الإعانات.

واللافت ما طرحته وفاء العر حول ضرورة النظر في التقارير الكيدية بحق أبناء القنيطرة، مطالبة بأن يتضمن التقرير صورة عن البطاقة الشخصية ورقم الهاتف لكاتب التقرير بحيث تتم معاقبته إذا كان التقرير غير دقيق وغير صحيح، إضافة إلى مطالبتها بتفعيل المقرات التابعة للجهات الحكومية بقرية جبا والتي تم إغلاقها بعد الأحداث الأخيرة واستتاب الأمن والأمان بالبلدة، أما منال صليبي فطالبت بإخلاء سبيل الموقوفين من بلدة خان أرنبة للمساهمة في عملية البناء والدفاع عن المحافظة ضد العصابات الإرهابية المسلحة.

بدوره سامي حسون تساءل عن كيفية وجود مازوت بسعر ١٧٥ ليرة بالسوق السوداء وعدم وجود المادة بمحطات المحروقات وعدم قيام التربية بأعمال الصيانة خلال فصل الصيف والقيام بها خلال الدوام حيث وقعت بوابة كبيرة على طلاب إحدى مدارس حضر، إضافة إلى التلاعب بتعيين الوكلاء بالتربية حيث تقوم التربية بتعيين أصيل بدل وكيل وبعد يومين تقوم بفك الأصيل لتعين بدلاً منه وكيلاً، ولكن على قياس التربية، وكذلك التأكيد على شروط نقل مادة الخبز إلى البلدة واستثناء القنيطرة من الكميات المحددة لمازوت التدفئة لبرودة طقسها ودراسة اعتراض المواطنين على العقارات بحضر.

أما إبراهيم صبيح فطالب بالسماح للمزارعين بحراثة أراضيهم الزراعية والممنوعين منها منذ ثلاث سنوات في قرية المشقق، في حين طالب عدنان الخالد بإصلاح جهاز المعالجة السنية بمركز خان أرنبة الصحي والمعطل منذ شهرين، وأمجد الطويل طالب بتأمين الأدوية للمرضى المزمنين وإبراهيم اليونس تناول قضية إعادة شعبة تجنيد خان أرنبة لأرض المحافظة لتخفيف الأعباء عن المواطنين، ومن الطروحات أيضاً ما قدمه محمد الشبلي من مطالب لقرية أيوبا والحاجة إلى نقطة طبية وصرف تعويضات للمزارعين عن الأضرار التي لحقت بهم والسماح للسيارات الشاحنة بنقل مواد البناء من دمشق لأرض المحافظة، وأخيراً عيسى مهاوش أشار إلى معاناة المهجرين في تجمع جديدة الفضل وغلاء الأجارات وضبط مركز إيواء الخياط وتعيين مشرفين لمتابعة واقعه وإعادة العاملين بالدولة إلى وظائفهم.

ذيبان عرنوس أمين شعبة الخطوط الأمامية طالب أعضاء المؤتمر بطرح قضاياهم بكل شفافية وموضوعية وبعيداً عن الشخصنة وبما يخدم أبناء القنيطرة الصامدين في وجه الإرهاب الصهيوني وأدواته.

محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر أكد أن المحافظة تسعى جاهدة لتوفير جميع مستلزمات المواطنين والاستمرار بتقديم الخدمات والنهوض بالواقع الخدمي وفق الإمكانات المتوافرة، إضافة إلى المتابعة والمراقبة للقطاع الخدمي والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين إلى مستوى تضحيات وانتصارات الجيش.